

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٥٩

بنتقل اعتمادين إجمالين مدرجين بالباب الثالث من ميزانية ديوان المحاسبة لفحص حسابات المؤسسة الاقتصادية وبعض الهيئات الى كل من البابين الأول والثاني في السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ مع توزيع هذين الاعتمادين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٨ بربط ميزانية الإقليم المصري للسنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ ؛

قرر :

مادة ١ - يعتمد في ميزانية الإقليم المصري للسنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ قسم ٢٠ (ديوان المحاسبة) نقل الاعتمادين الإجمالين المدرجين بالباب الثالث وقدرهما ٩٥٠٠ ج تكاليف فحص حسابات المؤسسة الاقتصادية ٦٧٥٠ ج تكاليف فحص حسابات بعض الهيئات الى البابين الأول والثاني بواقع ١٣٠٥٠ ج الى الباب الأول و ٣٢٠٠ ج الى الباب الثاني مع استبعاد ما يساوي كل من هذين المبلغين من جملة الباب المختص مقابل تحصيلهما من المؤسسة الاقتصادية (٩٥٠٠ ج) والهيئة العامة للإصلاح الزراعي (١١٠٠ ج) والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي (١٧٥٠ ج) ومديرية التحرير (٣٢٥٠ ج) والهيئة الزراعية المصرية (٤٠٠ ج) وإدارة وادي النطرون (٢٥٠ ج) .

مادة ٢ - يعتمد في ميزانية ديوان المحاسبة للسنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٩ توزيع اعتماد ال ١٣٠٥٠ ج الذي خص الباب الأول (مرتبات وأجور ورواتب ومكافآت) واعتماد ال ٣٢٠٠ ج الذي خص الباب الثاني (مصرفات عامة) حسب الجدول المرفق .

مادة ٣ - على وزير الخزانة ورئيس ديوان المحاسبة تنفيذ هذا القرار كل منهما فيما يخصه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٧٨ (٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩)

قرر :

مادة ١ - الترخيص لوزارة التربية والتعليم بالإقليم المصري بالارتباط من الآن في حدود مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ م.ج خصصا على الميزانية المقبلة ١٩٦٠/١٩٥٩ لبناء فصول ومرافق ومعامل وتأثيث معامل بأبنية التعليم المختلفة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٧٨ (٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٥٩

بمنح سلفة جديدة قدرها ١٢٥٠٠٠ جنيه لمدير عام سلك حديد مصر بصفته مديرا للإدارة الحكومية لمرفق سلك حديد الدلتا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - يؤذن للحكومة في أن تمنح من الأموال الموجودة تحت يدها سلفة مؤقتة جديدة قدرها ١٢٥٠٠٠ جنيه (مائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) لمدير عام سلك حديد مصر بصفته مديرا للإدارة الحكومية لمرفق سلك حديد الدلتا وذلك علاوة على السلف السابق منحها اليه وقدرها ٣,٥١٣,٥١٣ ج على أن ترد قيمة هذه السلفة عند تحصيلها الى الأموال الموجودة تحت يد الحكومة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ شوال سنة ١٣٧٨ (٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩)